١٩٩٠ ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٠١٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تحيط علمًا بمذكرة الأمين العام (٩٣) بشأن التطورات المؤسسية المتصلة بتعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف ،

١ - تحت جميع الحكومات والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة على العمل على تقديم وجهات نظرهم بشأن هذه المسألة إلى الأمين العام :

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يُعد تقريراً مستكملاً لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، آخذًا في اعتباره تنازع جولة أوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

الجلسة العامة ٧٩

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٢٠٨٤٦ - البيئة والتجارة الدولية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٠٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن البيئة والتجارة الدولية ،

وإذ ترحب بقرار مجلس التجارة والتنمية (٣٩٣ د - ٣٨) المؤرخ في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ (١٧) بشأن مساعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في نطاق ولايته ، في التنمية القابلة للإدامة ، الذي أكد فيه المجلس من جديد ، في جملة أمور ، أهمية وجود منظور متكامل للبيئة والتنمية من أجل المعالجة الناجحة للأسباب الجذرية للتخلص والتredi البيئي وتحقيق هدف التنمية القابلة للإدامة في جميع البلدان ،

١ - ترحب بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لإدماج مفهوم التنمية القابلة للإدامة بشكل متزايد في أعماله الجارية ، وتشجع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على متابعة تلك العملية ؛

٢ - تشدد على أهمية إسهام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في نطاق ولايته ، في عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية وفي أعمال المتابعة لذلك المؤتمر ؛

أقل البلدان نمواً ، شريطة أن يكون البلد المعنى قد أبدى موافقته على ذلك ؛

٤ - تؤكد أنه ثمة حاجة إلى انتقال البلدان التي رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً انتقالاً ونيداً ، لتجنب الإخلال بخطتها وبرامجها ومشاريعها الإنمائية ، وتدعو الحكومات والمنظمات الدولية والأطراف المعنية الأخرى إلى اتخاذ خطوات ملائمة لكافلة مثل هذا الانتقال الوئيد ؛

٥ - تقرر ، في هذا السياق ، أن رفع اسم بلد ما ينبغي أن يتم بعد مرور فترة انتقالية مؤلفة من ثلاث سنوات ، تبدأ بعدها إحاطة الجمعية العامة على ما توصلت إليه لجنة التخطيط الإنمائي من نتيجة مفادها رفع اسم البلد المعنى ؛

٦ - تويد توصيات لجنة التخطيط الإنمائي المتعلقة بإدراج جزر سليمان وزامبيا وكمبوديا ومدغشقر في قائمة أقل البلدان نمواً (١٨) ؛

٧ - تحيط علمًا بما توصلت إليه لجنة التخطيط الإنمائي ، ووفادة رفع اسم بوتسوانا من قائمة أقل البلدان نمواً ، وتقرر أن يتم رفع اسم هذا البلد من القائمة بعد مرور فترة انتقالية مؤلفة من ثلاث سنوات وفقاً لأحكام الفقرة ٥ من هذا القرار ؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إلى المؤتمر في دورته الثامنة تقريراً عما يترتب على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نمواً من آثار تعلق بالموارد وغيرها من الآثار في تنفيذ برنامج العمل للستينيات لصالح أقل البلدان نمواً ؛

٩ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يُتبع تقريره لمؤتمر بتقرير يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، يتعلق بالموضوع نفسه .

الجلسة العامة ٧٩

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٢٠٧٤٦ - تعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها د - ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو